الأمم المتحدة

A/AC.109/2001/6

الجمعية العامة

Distr.: General
23 April 2001
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مونتسيرات

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	لمحة عامة	١-٤	٣
ثانيا –	الخلفية التاريخية	٥	٣
ثالثا –	الخلفية الدستورية	٦-٨	٤
رابعا –	التطورات السياسية	٩-١٥	٤
خامسا –	حالة بركان مونتسوفرير	١٦-١٨	٦
سادسا –	الأوضاع الاقتصادية	١٩-٤٧	٧
ألف –	الميزانية	٢١-٢٧	٧
باء –	الشؤون المصرفية والمالية	٢٨-٣٠	٩
جيم –	السياحة	٣١-٣٢	١٠
دال –	النشاط الاقتصادي والسكان والعمالة	٣٣-٤٠	١١
هاء –	الزراعة	٤١-٤٦	١٣
واو –	خطة التنمية المستدامة وخطة السياسة القطرية	٤٧	١٤

240501 230501 01-34518 (A)
0134518

سابعا – الأحوال الاجتماعية	٧٠-٤٨	١٤
ألف – التعليم	٤٩-٤٨	١٤
بـاء – تنمية الإسكان والهياكل الأساسية	٥٤-٥٠	١٥
جيم – الصحة	٥٩-٥٥	١٦
دال – المجتمع المحلي	٦١-٦٠	١٧
هاء – حقوق الإنسان	٦٣-٦٢	١٨
واو – المرحلون	٦٦-٦٤	١٩
ثامنا – المساعدة الإنمائية المقدمة من المملكة المتحدة	٦٩-٦٧	١٩
تاسعا – المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى	٧٨-٧٠	٢٠
عاشرا – المشاركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية	٨٠-٧٩	٢٢
حادي عشر – مركز الإقليم مستقبلا	٨٦-٨١	٢٣
ألف – موقف حكومة الإقليم	٨٢-٨١	٢٣
بـاء – موقف الدولة القائمة بالإدارة	٨٦-٨٣	٢٤
ثاني عشر – نظر الجمعية العامة في المسألة	٨٧	٢٥

أولا – لمحة عامة

١ – تقع مونتسيرات[١] في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بُعد ٤٣ كيلومترا جنوب غرب أنتيغوا و ٦٤ كيلومترا شمال غرب مقاطعة غواديلوب الفرنسية لما وراء البحار. ويبلغ طول الجزيرة ١٨ كيلومترا وعرضها ١١ كيلومترا، وهي تغطي مساحة قدرها ١٠٣ كيلومترات مربعة وجميعها ذات طبيعة بركانية وجبلية. وخطها الساحلي يتسم بالوعورة ولا يوجد فيه ميناء لكل أنواع الطقس[٢].

٢ – وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، انفجر بركان مونتسوفرير بعد أن ظل خامدا أكثر من ٤٠٠ سنة فتسبب في آب/أغسطس ١٩٩٥ في إجلاء ما يزيد على ثلث سكان مونتسيرات من الجزء الجنوبي للجزيرة إلى مناطق ''آمنة'' في الشمال. وقد هُجرت مدينة بليموث، عاصمة مونتسيرات بعد ازدياد النشاط البركاني في عام ١٩٩٦. وتقع العاصمة المؤقتة في الوقت الحاضر في بريدز، ويجري التخطيط حاليا لإنشاء عاصمة جديدة في ليتل بيي (Little Bay) التي تقع على الساحل الشمالي الشرقي من الجزيرة[٣].

٣ – وكان عدد سكان مونتسيرات ١٠ ٥٨١ نسمة في عام ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٨ انخفض إلى ٣ ٥٠٠ نسمة، على الرغم من تقديم بعض المصادر لرقم أقل من ذلك يبلغ ٢ ٨٠٠ نسمة[٤]. وفي عام ١٩٩٩، قُدر عدد السكان بما يزيد قليلا على ٤ ٦٠٠ نسمة. وتشير المعلومات الواردة في سجلات الناخبين لانتخابات عام ٢٠٠١ إلى أن عدد سكان مونتسيرات في شباط/فبراير ٢٠٠١ بلغ حوالي ٥ ٠٠٠ نسمة، تتجاوز أعمار ما يقارب ٣ ٠٠٠ نسمة الـ ١٨ عاما. والإنكليزية هي اللغة الوحيدة التي يتحدث بها جميع السكان. والديانة الرئيسية هي المسيحية، أما الطوائف الدينية الرئيسية فهي الأنغليكان والكاثوليك والميثوديست.

٤ – وفي أيار/مايو ١٩٩٩، وضع الإقليم، بالتعاون مع الدولة القائمة بالإدارة، برنامجا شاملا لإعادة بناء اقتصاد مونتسيرات[٥]. ويُزمع أن يتم بحلول عام ٢٠٠٢ تنفيذ خطة التنمية المستدامة التي تشمل سياسات تهدف إلى مساعدة مونتسيرات على الانتقال من حالة الأزمة إلى مرحلة التنمية[٦].

ثانيا – الخلفية التاريخية

٥ – أطلق كريستوفر كولمبوس اسم دير اسباني على مونتسيرات، التي تسمى أحيانا جزيرة الزمرد، وكان ذلك أثناء رحلته الثانية إلى الجزيرة في عام ١٤٩٣. وفي عام ١٦٣٢، أصبحت الجزيرة مستعمرة بريطانية وكان أوائل مستوطنيها قد جاءوا في معظمهم من أيرلندا. وقد أخفق العبيد الذين كانوا يعملون في مزارع القطن والسكر والتبغ في انتفاضة

قاموا بها في عام ١٧٦٨[٧]. وعلى الرغم من أن فرنسا احتلت مونتسيرات لفترات قصيرة، فقد عادت بصفة نهائية إلى الحكم البريطاني في عام ١٧٨٣. وفي عام ١٨٧١ أصبحت مونتسيرات مستعمرة تابعة للتاج البريطاني.

ثالثا – الخلفية الدستورية

٦ – مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وتدير المملكة المتحدة الإقليم بمقتضى النظام الدستوري لمونتسيرات لعام ١٩٨٩، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٠. وينص الدستور على تعيين حاكم من قِبل الملكة، وعلى وجود مجلس تنفيذي مكون من الحاكم كرئيس ومن رئيس الوزراء، وثلاثة وزراء وعضوين بحكم منصبهما (المدعي العام ووزير المالية)؛ ومجلس تشريعي، مؤلف من رئيس المجلس وعضوين بحكم منصبهما (المدعي العام ووزير المالية)، وسبعة أعضاء منتخبين من هيئات انتخابية مؤلفة من عضو واحد بناء على حق الاقتراع العام للبالغين، وعضوين معينين. وتجرى الانتخابات مرة كل خمس سنوات على أساس حق الاقتراع العام للبالغين. وكان من المعتزم إجراء الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. إلا أنه عقب استقالة وزيرين في شباط/فبراير ٢٠٠١ وانهيار الحكومة، قُدم تاريخ الانتخابات إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (انظر الفقرة ١٢).

٧ – وتشمل مسؤوليات الوزراء جميع مجالات العمل الحكومي، بما في ذلك الشؤون المالية. وعلى الرغم من احتفاظ الحاكم بتولي مسؤوليات الشؤون الخارجية، والأمن الداخلي والدفاع والخدمات العامة والخدمات المالية الخارجية، يُتوقع منه أن يعمل بناء على مشورة الوزراء. وفي أثناء غياب الحاكم، ينوب عنه رئيس المجلس التشريعي حاكما للإقليم.

٨ – وقانون الإقليم هو القانون الانكليزي العام إلى جانب التشريعات التي تُسن محليا. وتتولى شؤون إدارته المحكمة العليا لشرق الكاريبي. وتُمول القوة الملكية لشرطة مونتسيرات التي يرأسها مفوض بريطاني وضابط ركن تابع له (كبير مراقبين)، من برنامج التعاون التقني. وتتألف القوة من ٥١ شخصا، يشكل أبناء مونتسيرات منهم ٦٠ في المائة[٢].

رابعا – التطورات السياسية

٩ – تولى الحاكم الحالي لمونتسيرات، أنتوني أبوت، منصبه منذ عام ١٩٩٧. وسيتولى الحاكم الجديد المعين، طوني لونغريغ، منصبه في أيار/مايو ٢٠٠١. وتولى رئيس الوزراء الجديد، جون أوزبورن، منصبه في نيسان/أبريل ٢٠٠١.

١٠ - ولا يتسم نظام الأحزاب السياسية في مونتسيرات بقدر كبير من الاستقرار. والحزبان السياسيان الرئيسيان هما حركة التحرير الشعبية الجديدة والحزب التقدمي الوطني. وأثناء الانتخابات السابقة التي جرت في عام ١٩٩٦، كانت مشاركة الناخبين منخفضة جدا في خضم الفوضى الناجمة عن النشاط البركاني، ولم يحصل أي حزب من الأحزاب على أغلبية، وتشكلت حكومة ائتلافية.

١١ - وقد اعتمد نظام انتخابي جديد، ولأن معظم الدوائر الانتخابية في الإقليم غير صالحة للسكن في الوقت الحاضر، من جراء انفجار بركان مونتسوفرير، تعتبر الجزيرة بكاملها دائرة انتخابية واحدة. وانتخب تسعة أعضاء في اقتراعين متتاليين ليمثل كل منهم الدائرة الانتخابية بكاملها. ولا تضم الجمعية التشريعية الجديدة أي أعضاء معينين. وتتمثل إحدى أهم القضايا بالنسبة للنظام الجديد في مسألة فترة الإقامة المطلوبة قبل التصويت والتي تؤهل صاحبها للاشتراك في الانتخابات. واقترح أصلا أن تكون مدة الإقامة ثلاثة أسابيع، لتمكين أبناء مونتسيرات المقيمين في الخارج من العودة إلى وطنهم والتصويت. أما بالنسبة لانتخابات عام ٢٠٠١، فقد زيدت مدة الإقامة المطلوبة إلى ٣٦ شهرا للتعبير عن رأي سكان الإقليم على نحو أفضل. غير أن هذا الشرط أدى إلى بعض الامتعاض لدى أبناء مونتسيرات الذين يقيمون ويعملون في الخارج.

١٢ - وأفضت استقالة وزيرين في شباط/فبراير ٢٠٠١ إلى زعزعة الحكومة الائتلافية، التي كانت لها الأغلبية بمقعد واحد من بين مقاعد المجلس التشريعي السبعة التي تُشغل عن طريق الانتخاب. وفي مثل هذه الظروف، يقضي دستور الإقليم بإجراء انتخابات جديدة في غضون ٩٠ يوما. وكنتيجة لذلك، قُدم موعد الانتخابات من تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وحققت حركة التحرير الشعبية الجديدة فوزا ساحقا في الانتخابات، إذ أنها تحتل حاليا ٧ مقاعد من مقاعد المجلس التشريعي التسعة. وفاز الحزب التقدمي الوطني بالمقعدين المتبقيين. وثلاثة من الممثلين المنتخبين من النساء، وستعين اثنتان منهن وزيرتين. وكانت نسبة الناخبين المشاركين في الاقتراع ٧٨ في المائة من مجموع الناخبين المسجلين البالغ ٢ ٩٥٣ ناخبا. وحصل أربعة من الفائزين على أكثر من نسبة ٥٠ في المائة من الأصوات.

١٣ - وكانت المسائل الرئيسية التي شملتها الحملات الانتخابية تحسين العلاقات مع المملكة المتحدة، والاستثمارات الأجنبية والمحلية، وخلق الوظائف والإسكان، إلى جانب الوسائل اللازمة لتشجيع أبناء مونتسيرات المقيمين في الخارج على العودة إلى الوطن.

١٤ - وفي آذار/مارس ١٩٩٩، أصدرت حكومة المملكة المتحدة كتابا أبيض عن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها لما وراء البحار، بعنوان ''الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار''. ويرد الكتاب في مرفق الوثيقة A/AC.109/1999/1. ويرد ملخص التوصيات الرئيسية التي يتضمنها في الوثيقة A/AC.109/1999/15 (الفقرة ٣٨).

١٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أكدت الدولة القائمة بالإدارة، في كلمة ألقاها وكيل وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، على موضوع الشراكة استنادا إلى أربعة مبادئ أساسية، وكررت تأكيد التزامها بالحفاظ على الحق في تقرير المصير، وذكرت أنه ''حيثما يكون الاستقلال خيارا، ولو طُلب منا هذا الاستقلال، فإننا لن نعترض سبيل أي إقليم، وليس لدينا كذلك أي برنامج سري لإرغام أي إقليم على سلوك طريق الاستقلال''[٨].

خامسا - حالة بركان مونتسوفرير

١٦ - في تموز/يوليه ١٩٩٨، كلفت الدولة القائمة بالإدارة مرصد مونتسيرات للبراكين بتقييم حالة بركان مونتسوفرير[٩]. وأشار التقرير المعنون ''التقييم العلمي وتقييم الأخطار لبركان مونتسوفرير''، الذي صدر في آذار/مارس ١٩٩٩، إلى عدم وجود أي دلائل على أن انفجارات أخرى ستحدث في المستقبل القريب بعد انتهاء الانفجار البركاني في آذار/ مارس ١٩٩٨. كما اعتبر التقرير النشاط البركاني الذي تلا الانفجار خلال عام ١٩٩٨ ظاهرة طبيعية في البراكين حينما يشارف الانفجار على نهايته. وما زال من المتوقع أن يهدد هذا النشاط الجزء الجنوبي من الجزيرة. وفي ذلك الوقت، قدر العلماء أن احتمال حدوث انفجارات في الأشهر القادمة تعادل نسبته ٩٥ في المائة. أما احتمال انفجار بركان مونتسوفرير مجددا في غضون السنوات الخمس القادمة فلا تتجاوز نسبته ١٥ في المائة، وفي غضون ١٠ سنوات إلى ٣٠ سنة لا تتجاوز نسبته ٢٥ في المائة.

١٧ - وعلى الرغم من ذلك، انفجر البركان من جديد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ومرة أخرى في آذار/مارس ٢٠٠٠. ولم تفد التقارير عن حدوث أي إصابات في الانفجارين. وأدى انفجار آذار/مارس ٢٠٠٠ إلى انهيار قمة الجبل البركاني التي كانت تنمو بمعدل ٣ أمتار مكعبة في الثانية وتسببت في حدوث تدفقات حمم بركانية وانفجارات بركانية وتدفقات طينية. وغطى الرماد المتساقط الجزيرة بكاملها ووصل إلى غواديلوب وأنتيغوا. ووفقا لتقرير ورد من المرصد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وصل حجم القمة الآن إلى أقصاه وذلك منذ الانفجار الذي حدث في عام ١٩٩٥ إذ يبلغ ما إجماليه ١٢٠ مليون متر مكعب ويبلغ ارتفاعها عن سطح البحر ما يربو على ١ ٠٠٠ متر. وتتجه القمة بأغلبها باتجاه الشرق ويتساقط المقات من الصخور أسبوعيا. ويُتوقع حدوث المزيد من الانهيارات

وتدفقات الحمم البركانية. ومن المرجح ألا تشكل هذه الانهيارات تهديدا مباشرا للمناطق الموجودة خارج المنطقة المحظورة[١٠]، لكنها قد تتسبب في تساقط الرماد البركاني على المناطق المأهولة. والخطر الذي يتهدد حاليا المناطق المأهولة في مونتسيرات ضئيل. غير أن تغير اتجاه نمو القمة إلى الشمال أو الغرب، على مدى ساعات أو أيام قليلة، والذي قد يحدث في أي وقت، من شأنه أن يحول المنطقة المسماة بالآمنة فورا إلى منطقة يتهددها شديد الخطر. وذكر التقرير أن مراقبة معدلات نمو القمة، وظاهرة الزلزالية ومعدلات انبعاث الغازات تشير إلى أنه من المرجح ألا يتوقف الانفجار في غضون الأشهر الستة القادمة[١١].

١٨ - وفي أواخر عام ١٩٩٩، بدأ مرصد مونتسيرات للبراكين في حملة تثقيفية عامة مكثفة محلية وإقليمية، شملت القيام برحلات إلى البلدان المجاورة والمملكة المتحدة بغرض تقديم المعلومات من مصادرها الأولية وإجراء مناقشات مع المسؤولين المعنيين بالكوارث، والمؤرخين المحليين، والجاليات من مواطني مونتسيرات وعامة الناس[١٢].

سادسا - الأوضاع الاقتصادية

١٩ - أدى اجتماع الأضرار الناجمة عن النشاط البركاني والأعاصير إلى تقويض التنمية الاقتصادية لمونتسيرات تقويضا جسيما. وترتبت عليها آثار في التخطيط لها في المستقبل.

٢٠ - فوفقا لاستعراض أجراه مؤخرا مصرف التنمية الكاريبي، كان من المتوقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما نسبته ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠. غير أنه وفقا لمعلومات نشرتها مجلة "Caribbean Update" في نيسان/أبريل ٢٠٠١، يتوقع أن يشهد الاقتصاد انخفاضا قياسيا بنسبة ٦ في المائة وذلك بفعل التباطؤ في تنفيذ عدة مشاريع وبرامج. وعلى الرغم من إعلان الجزء الشمالي من الجزيرة منطقة آمنة نسبيا، ما برح المستثمرون الأجانب حذرين، ويعود ذلك في المقام الأول إلى تردد شركات التأمين والمصارف في المجازفة[١٣]. وإذ تتواصل جهود إعادة بناء الاقتصاد، يركز النشاط الاقتصادي على الإعمار الذي تموله إلى حد كبير وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة[١٤]. وخطة السياسة القطرية التي وُضعت لمونتسيرات في عام ١٩٩٩ هي بمثابة برنامج يمتد ثلاث سنوات ويقدم للميزانية مساعدة بريطانية قدرها ١٢٢,٨ مليون دولار[١٥].

ألف - الميزانية

٢١ - أثناء عرض ميزانية عام ٢٠٠٠، أشار رئيس الوزراء إلى أن هدف حكومته الرئيسي يتمثل في إيجاد تحول اقتصادي، وفي الوقت نفسه المحافظة على توازن مناسب بين خفض المساعدة بالميزانية، وتلبية احتياجات السكان بصورة وافية. وذكر أن الميزانية تتضمن نقطتين

هامتين. أولا، إن نسبة ٥٠ في المائة من الاحتياجات من النفقات المتكررة ستأتي وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٦، من الإيرادات المولدة محليا، وستعادل المساعدة بالميزانية أو تتجاوزها. ويمكن عزو هذا الأمر إلى إعادة إدخال بعض الترتيبات المالية في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ التي عُلقت أثناء أزمة البركان. وثانيا، من المتوقع حدوث نمو اقتصادي متوسط في عام ٢٠٠٠.

٢٢ - وبلغ مجموع النفقات في عام ١٩٩٩، ٩٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وبلغت الإيرادات المحلية التي جُمعت ٢٦ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وشمل هذا المبلغ ما مقداره ١٦,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، مصدره الضرائب المباشرة (القسط الأوفر منها من الضرائب المفروضة على الممتلكات والشركات والدخل الشخصي)، وهو يتجاوز المبلغ الذي خُصّل العام السابق بما مقداره ١,٣ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وتم تمويل العجز عن طريق مساعدة للميزانية قدمتها وزارة التنمية الدولية.

٢٣ - وفي نهاية عام ١٩٩٩، بلغ معدل التضخم بحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك ٠,٨ في المائة. وارتفعت الإيجارات بما نسبته ٤٦ في المائة، ويعد هذا تحسنا بالمقارنة بنسبتها التي بلغت ٧٠ في المائة في نهاية ١٩٩٨. وزادت أسعار السلع المترلية بما نسبته ١٠,٥ في المائة.

٢٤ - وفي عرضه للميزانية، ذكر رئيس الوزراء أن ''استقلالية مونتسيرات في صنع القرارات المتعلقة بالميزانية غالبا ما يقوضها'' نفوذ الجهات المانحة. واعتبرت الحكومة العلاقة مع وزارة التنمية الدولية شراكة تقدم بموجبها هذه المؤسسة الدعم للميزانية الذي تحتاج إليه بشكل ماس البرامج التي يعتبرها شعب مونتسيرات مفيدة له. وفي الوقت نفسه يؤدي إصرار الوزارة على تطبيق قواعد التنمية الدولية تطبيقا صارما إلى إثارة القلق الشديد. وعليه، وبالرغم من تخصيص مبلغ ٧٥ مليون جنيه استرليني لفترة ثلاث سنوات، قال رئيس الوزراء إنه لا بد، قبل الحصول على الموافقة النهائية على كل مشروع على حدة، من تجاوز مراحل عديدة من التراسل تطول سنتين. واعتبرت حكومة مونتسيرات أنه ينبغي تطبيق قواعد سريعة التنفيذ في حالتهم. ونوقشت هذه المشكلة مرات عديدة مع الوزارة.

٢٥ - وبلغت النفقات المقدرة لعام، ٢٠٠٠، ٥٤,٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وهذا مبلغ يقل بما نسبته ٦ في المائة عن ميزانية ١٩٩٩. وأدت التدابير التي اتخذت أثناء العامين الماضيين في مجال الحوافز التجارية وتوليد الإيرادات إلى رفع الإيرادات المحلية في عام ٢٠٠٠ إلى ما مقداره ٢٧,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وهذا يمثل

اتجاها للنمو على مدى ثلاث سنوات و ٥ في المائة زيادة عن النسبة في عام ١٩٩٩. وسيجري جمع مبلغ الـ ١٦,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي أي ما نسبته ٦٠ في المائة من المبلغ الإجمالي من الضرائب المباشرة. وبغية تشجيع دافعي الضرائب على خفض متأخراتهم، أعفتهم الحكومة من دفع الغرامات والفوائد، فضلا عن اشتراطها على الراغبين في السفر تقديم تصاريح مغادرة.

٢٦ - واستأثرت الخدمات الصحية والمجتمعية بالقسم الأعظم من المبالغ المخصصة، إذ بلغ ١٢,٣ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ويشمل هذا المبلغ، ضمن بنود أخرى، تخصيص ما مقداره ٣,١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لبرنامج الرعاية الغذائية، وتقديم إعانة مالية قدرها ٠٠٠ ٩٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي إلى ''مأوى السنوات الذهبية'' واستخدام مبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي لتمويل برنامج التصحاح. واستأثرت وزارة الاتصالات والأشغال بمبلغ ٤,٨٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وزاد المبلغ المخصص للتعليم في عام ٢٠٠٠ بما نسبته ١٦ في المائة فأصبح ٤,٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وبلغ المبلغ المخصص لوزارة الزراعة والأراضي والإسكان والبيئة ٤,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

٢٧ - وورد في إطار تقديرات الصندوق الإنمائي أنه كان من المقرر أن تبلغ النفقات الإنمائية في عام ٢٠٠٠ للمشاريع التي تنفذها الحكومة مباشرة ٩٤,٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وشملت هذه المشاريع طائفة متنوعة من برامج استصلاح الأراضي والإسكان، وأشغال الطرق والبنود ذات الصلة بالطرق مثل مصنع الأسفلت، وتزويد إدارة الأشغال العامة بالمعدات، والمشاريع ذات الصلة بالكهرباء، وتمويل المؤسسات التجارية، والسياحة والتنمية الصناعية، وتطوير الموانئ البحرية وتحسين الأراضي. وستتولى وزارة الاتصالات والأشغال مسؤولية إنفاق مبلغ ٣٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، ووزارة الزراعة والأراضي والإسكان والبيئة مبلغ ٢٧,٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، ووزارة الصحة والخدمات المجتمعية مبلغ ١٢,٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية والتجارة مبلغ ١١,٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

باء - الشؤون المصرفية والمالية

٢٨ - استنادا إلى نشرة صحفية للحكومة، وافق مصرف التنمية الكاريبي على إعادة جدولة ديون مونتسيرات. وهذا المصرف هو الدائن الرئيسي لحكومة مونتسيرات. إذ يستأثر بنحو ٧٠ في المائة من خدمة ديون الحكومة في السنة. وينص الاتفاق بين المصرف وحكومة

الإقليم على فترات سماح ذات مُهل مختلفة على رأس المال الأساسي و/أو على الفائدة على سبعة من القروض الإثني عشر التي يقدمها المصرف[١٦].

٢٩ - وفي نهاية عام ١٩٩٩، بقيت التزامات الحكومة غير المسددة من القروض على حالها إلى حد كبير وكانت مدفوعات خدمة الديون صغيرة نسبيا نظرا لفترات السماح الآنفة الذكر، التي لا تزال سارية المفعول. وشملت الديون المحلية سندات خزينة خاصة بالتنمية بقيمة ٦ ملايين دولار. وعزمت الحكومة على خفض هذا المبلغ بمقدار مليوني دولار من دولارات شرق الكاريبي حينما تُصبح بعض السندات مستحقة السداد في نهاية عام ٢٠٠٠. وتجاوزت النفقات الحكومية بما نسبته ٥ في المائة النفقات التي وردت في الميزانية.

٣٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قائمة تضم ٣٥ بلدا، من بينها مونتسيرات، صُنفت كمراكز مالية خارجية تسود فيها ممارسات ضريبية ضارة. وأصرت هذه المنظمة على أنه لا بد لهذه السلطات من تحسين نظمها المالية والقضاء على هذه الممارسات وإلا واجهت العقوبات. ونُشر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ استعراض مستقل للنظام المالي للأقاليم الكاريبية. وقيَّم هذا الاستعراض المدى الذي بلغه كل إقليم من الأقاليم في تنظيم قطاعه المالي الدولي وتطبيقه المعايير الدولية والممارسات الجيدة. وأقرت حكومة مونتسيرات في ردها المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بوجود بعض الخلل في النظام المحلي للخدمات المالية وباعتزام الحكومة إصلاحه. ومواطن الخلل هذه اشتملت على الحاجة إلى وجود موظفين أكثر تدربا في السلطة التنظيمية، وتحسين مستوى الإشراف على المصارف الخارجية، وتغيير التشريعات المتعلقة بمنح شركات التأمين وغيرها من الشركات تراخيص عمل وبالإشراف عليها. وأشار الرد إلى أن بعض جوانب التشريعات في الإقليم اتضح أنها تتطابق مع معايير الممارسات الجيدة[١٧].

جيم - السياحة

٣١ - كان الأثر السلبي لانخفاض وصول وإنفاق الزوار كبيرا على الاقتصاد. وعلى الرغم من أن التوقعات بالنسبة لصناعة السياحة لم تكن مشرقة جدا، أفضت محاولات مونتسيرات الاستمرار في مشاركتها في عمليات الترويج السياحي الدولي والإقليمي وجهودها في هذا الصدد إلى نتائج معقولة، إذ شهد عام ١٩٩٩ استئناف زيارات سفن الركاب للجزيرة، بما فيها اليخوت الخاصة، وزيادة مطردة في عدد الزوار ليوم واحد الآتين من أنتيغوا وبربودا. وكتدبير من تدابير تعزيز السياحة، افتتح في الجزء الشمالي من الجزيرة فندق جديد يضم ١٨ غرفة ومطعم جديد وناد ليلي.

٣٢ - ووفقا للوحدة التابعة لإدارة الإحصاء، زار مونتسيرات في عام ٢٠٠٠ ما مجموعه ١٤ ٣٥٦ سائحا، مقارنة بما مجموعه ٦ ٩٣٧ سائحا قبل ثلاث سنوات. وأثناء الفترة نفسها، ارتفع عدد الزوار بغرض الترهة من ١ ٠٦٧ زائرا إلى ٤ ٠٠٠ زائر، في حين أن عدد الأشخاص الذي أمضوا ليلة واحدة أو أكثر زاد بما نسبته ٦٠ في المائة[١٨]. كما تقدم حاليا خدمات السفر إلى أنتيغوا وبربودا عن طريق العبَّارات والطائرات المروحية.

دال - النشاط الاقتصادي والسكان والعمالة

٣٣ - تُعزى الزيادة التي تحققت في النشاط الاقتصاد في عام ١٩٩٨ في المقام الأول إلى استثمار القطاع العام في الهياكل الأساسية، على الرغم من أن عملية بناء البيوت الخاصة والمباني التجارية كان لها أيضا دور في هذا المجال، فور إعادة خدمات التأمين من جديد في مونتسيرات في هذه المجالات. وما برح قطاع التشييد يستأثر بالنشاط الاقتصادي الرئيسي. ففي عام ١٩٩٨، بدأ تشييد ٢٩٠ مبنى، تُقدر تكلفة إنجازها بما مجموعه ٣٣,٧ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، مولت الحكومة ما يربو على ١٤٠ وحدة سكنية منها. وبحلول نهاية عام ١٩٩٩، كان قد شُرع في تشييد ١٠٠ مبنى جديد آخر، تُقدر تكلفة إنجازها بمبلغ ١٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

٣٤ - وفي نهاية الربع الثاني من عام ١٩٩٩، بلغ النشاط الاقتصادي مستوى منخفضا، ويرجع ذلك إلى ما أحدثه النشاط البركاني من آثار ضارة. فقد سجل الائتمان المحلي نسبة مئوية سلبية قدرها ٩,٩ في المائة مقارنة بنسبة مئوية سلبية قدرها ٦,٤ في المائة في ربع السنة السابق، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض مستوى القروض المقدمة إلى القطاع الخاص. وانخفض كثيرا أيضا حجم القروض المقدمة إلى قطاعات اقتصادية معينة مثل قطاعي التشييد والزراعة. وانخفض حجم القروض المقدمة إلى قطاع التشييد بنسبة ٣٣,١ في المائة والقروض المقدمة إلى قطاع الزراعة بنسبة ٢٨ في المائة. غير أن القروض الممنوحة لأغراض شخصية ظلت تقريبا كما هي حيث بلغت ١٧,٣ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

٣٥ - وفي عام ٢٠٠٠، أثر سوء الأحوال الجوية والأعاصير سلبا في قطاعات اقتصادية معينة مثل الزراعة وصيد الأسماك، وألحق أضرارا بالطرق والمباني العامة والممتلكات الخاصة. وقدرت الخسائر المباشرة وحدها بما مجموعه ٢,٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي - أي ما يُعادل نسبة ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٣٦ - وواصلت الحكومة حفز تنمية القطاع الخاص الاقتصادي، إذ رفعت كمية الأموال المتاحة لإقراضها للمؤسسات التجارية الصغيرة إلى ما مقداره ٣,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وحتى شهر آذار/مارس ٢٠٠٠، كان قد وزع ما مجموعه

١٠٣ قروض وتعتزم الحكومة تقديم مبلغ إضافي قدره ١,٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

٣٧ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧، قدر عدد سكان الإقليم بـ ٥٠٠ ٧ نسمة. وبحلول آب/أغسطس ١٩٩٧ انخفض عدد السكان ليبلغ ٨٠٠ ٥ نسمة بعد انتقال أعداد إضافية من الأهالي إثر الانفجارات البركانية التي حدثت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه[١٩]. وواصل عدد السكان انخفاضه بسبب تزايد خطر النشاط البركاني. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، قدر عدد السكان بما يزيد قليلا على ٦٠٠ ٤ نسمة. وأشار سجل الناخبين لانتخابات نيسان/أبريل ٢٠٠١ أن عدد السكان يبلغ زهاء ٠٠٠ ٥ نسمة. ووفقا للتقارير الصحفية، أعلنت الدولة القائمة بالإدارة أنها ستتحمل نفقات سفر الراغبين من أبناء مونتسيرات في العودة من الخارج[٢٠].

٣٨ - وبلغت نسبة البطالة ٧,٧ في المائة في نهاية عام ١٩٩٧، و ٥ في المائة في آذار/مارس ١٩٩٨. ووفقا لما ذكرته الدراسة الاستقصائية الاجتماعية لمونتسيرات، تقلص حجم القوة العاملة إلى ٥١٧ ١ عاملا وتمثل الحكومة المستخدم الأكبر لليد العاملة في الجزيرة، إذ تستخدم ٣٣,١ في المائة من القوة العاملة. ويستأثر قطاع التشييد بنحو ١٤ في المائة منها في حين يستخدم قطاع الصحة والعمل الاجتماعي ١٠,٧ في المائة، ويمثل قطاع تجارة الجملة والتجزئة ٨,٧ في المائة[٢١]. ولا يزال معدل التضخم مرتفعا نسبيا إذ يبلغ نحو ٥ في المائة، ويُعزى بدرجة رئيسية إلى حدوث زيادات في إيجارات المباني[٢٢].

٣٩ - ومن الآثار المباشرة لحالة الطوارئ الناجمة عن النشاط البركاني انخفاض حجم الصادرات في عام ١٩٩٨ إلى ما قيمته ٣,٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي مقارنة بصادرات عام ١٩٩٧ التي بلغت قيمتها ٢٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي قبل إغلاق مطحنة الأرز ومصنع المكونات الإلكترونية اللذين كانا المصدرين الرئيسيين لحصائل الصادرات في السنوات السابقة. وانخفض حجم الواردات من ٨٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي عام ١٩٩٧ إلى ٧٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي عام ١٩٩٨؛ ويعكس هذا الانخفاض جزئيا الانخفاض الذي حدث في عدد السكان منذ مطلع عام ١٩٩٧.

٤٠ - وإذا ما أخذ في الاعتبار أن إعادة توطيد قطاعات الاقتصاد التقليدية، مثل التصنيع والسياحة، تتطلب استثمارات هائلة، ونظرا لموارد مونتسيرات المالية المحدودة، والهياكل الأساسية غير الوافية، بما في ذلك ترتيبات النقل، وتدني عدد السكان، اقترحت الحكومة

النظر في إمكانية زيادة المشاركة في الأعمال التجارية المخصصة للخدمات والقائمة على تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

هاء – الزراعة

٤١ – في عام ١٩٩٧ شُدد كثيرا على حيازة أكبر مساحة ممكنة من الأرض الملائمة وعلى استصلاحها واستغلالها للإنتاج. وبحلول نهاية عام ١٩٩٧، زادت مساحة الأرض المستثمرة زراعيا على ١٦ هكتارا (٤٠ فدانا). وكان نصف هذه الأرض تقريبا يقع ضمن مشروع حكومي في بريدز، وكُرس بصفة حصرية تقريبا لإنتاج الخضراوات بهدف خفض مستوى الواردات من الأغذية. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، زادت المساحة المستصلحة لتبلغ ٢٤ هكتارا (٦٠ فدانا). وقد وضعت وزارة الزراعة عددا من الخطط لمساعدة أصحاب المزارع في هذه المناطق، وقدم معهد البحوث الزراعية والتنمية في منطقة البحر الكاريبي بعض المساعدة.

٤٢ – وعلى الرغم من عدم توفر بيانات تتعلق بالإنتاج الزراعي منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩، فقد أشارت تقارير أولية إلى أن إنتاج الخضراوات للسوق المحلية قد زاد، وهو ما يؤكده انخفاض عدد التراخيص الصادرة لاستيراد محاصيل تنتج محليا[٢٤].

٤٣ – ووفقا لما ذكره رئيس الوزراء، مولت الحكومة في عام ١٩٩٩، بمساعدة تلقتها من وزارة التنمية الدولية ومنظمة المعونة المسيحية، شراء البذور والسماد والأدوات وغيرها. وأشار إلى أن معرض ١٩٩٩ الزراعي أثبت أن المزارعين المحليين شديدو الشكيمة على الرغم من الخسائر التي تكبدوها من جراء سوء الأحوال الجوية.

٤٤ – وتواصل وزارة الزراعة، بالاشتراك مع منظمة دول شرق الكاريبي تقديم دعمها إلى الزراعة المسؤولة آخذة في الاعتبار تقلص الأراضي المتوافرة، وساعدت في تشييد مجزر وبذلت جهودها لمعالجة مشكلة الماشية التي تُنفق.

٤٥ – ووردت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منحة مخصصة لصناعة صيد السمك. كما كان متوقعا الحصول على مساعدات من الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، أعدت حكومة الإقليم تقديرات بالخسائر التي تسبب بها الإعصار ''ليني'' والبالغة ١,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي وأحالتها على الاتحاد الأوروبي.

٤٦ – وما برحت حماية الغابات وحفظ التنوع الأحيائي في القسم الشمالي من الإقليم يمثلان مسألة ذات أهمية. وفي عام ١٩٩٩، أُحرز تقدم في هذا الشأن إذ تم تحديد أرض مساحتها ٧٥٠ هكتارا كغابة محمية.

واو – خطة التنمية المستدامة وخطة السياسة القطرية

٤٧ – ولمواجهة الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن الأزمة البركانية المستمرة، وقعت حكومة مونتسيرات والدولة القائمة بالإدارة خطة شاملة للتنمية المستدامة وخطة للسياسة القطرية تشكلان معا الإطار والمنحى اللذين ستتخذهما التنمية في مونتسيرات حتى عام ٢٠٠٢. ودعت هاتان الخطتان في عام ١٩٩٩ إلى:

(أ) توفير قطع أرض تصلها شبكة الخدمات، من أجل تنمية قطاع الإسكان؛

(ب) إعادة توجيه السياسة المتبعة في تخزين المياه ونظم الشبكات بغية تزويد المستهلكين الجدد في شمال الجزيرة بها؛

(ج) بدء الانسحاب من الخدمات التي كان القطاع الخاص يوفرها سابقا؛

(د) المراجعة الشاملة للسياسة الضريبية المالية ولسياسة التسعير وإدخال استراتيجيات بهدف تبسيط أساليب الجباية وتنميتها؛

(هـ) وضع برامج من أجل احتمال تطبيق الخصخصة، والتعاقد مع جهات خارجية والمبادرات المالية الخاصة المعمول بها؛

(و) وضع تشريع للاستثمار الداخلي يكون واضحا وغير تمييزي ويكون على مستوى غيره من التشريعات الدولية؛

(ز) تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية التي تحسن عن طريق تعزيز نظام تقديم الخدمات على مستوى المقاطعة مع التشديد على الرعاية الأولية والوقائية؛

(ح) إدخال تحسينات في مجال توفير حضانات للأطفال ومرافق للتعليم الابتدائي والثانوي[٢٥].

سابعا – الأحوال الاجتماعية

ألف – التعليم

٤٨ – في عام ١٩٩٨، كانت هناك ٤ مدارس حكومية تعمل في المنطقة الآمنة المحددة والتحق بها أطفال من المناطق التي لم يتم إخلاؤها ومن المناطق التي أخليت. وهناك مدرستان ابتدائيتان خاصتان، ومدرسة ثانوية خاصة، ومدرسة ثانوية حكومية مدمجة لها ثلاثة مقار[٢٦].

٤٩ – ولتلبية الطلب المتزايد على الأماكن اللازمة لإنشاء مدارس على جميع المستويات، بدأ تنفيذ عدد من المشاريع في المناطق الآمنة من الإقليم. وتمثل أحدها في تشييد رياض للأطفال تستوعب ٨٥ طفلا. واعتبارا من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، خططت حكومة

مونتسيرات لتوفير التعليم الأساسي حتى الصف الابتدائي الثاني. واعتزمت توفير المرحلة الدراسية الابتدائية بكاملها لأن عدد التلاميذ سيتزايد في المنطقة الممتدة من لوك آوت إلى سوينيز. كما تم التخطيط لتأهيل مقر مدرسة سالم ومدرسة مونتسيرات الثانوية وإعادة شغلها في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ووضعت تصورات (وأعدت التصميمات والميزانيات) لإنشاء مؤسسة متكاملة ومتعددة الاختصاصات وجامعية، مخصصة لتقديم برامج معينة تشمل دراسات من المستوى الأدبي النظري، والتدريب المهني والتعليم التقني والتعليم على الحاسوب.

باء – تنمية الإسكان والهياكل الأساسية

٥٠ – في عام ١٩٩٩، اعتزمت حكومة الإقليم مساعدة ٣٤٠ أسرة في بناء منازل بواسطة خطتي ''البناء المباشر'' و ''البناء الذاتي''، بما في ذلك تقديم مساعدة عبارة عن منحة من مواد البناء ونظام الائتمان العقاري بشروط ميسرة. ودعما لهذا المشروع، قررت الحكومة سحب مبلغ ١,٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي من احتياطياتها للمساعدة في تمويل مشاريع إضافية للإسكان وفق مخطط ''البناء الذاتي''. وفي إطار برنامج منح مواد البناء للبناء الذاتي، أنجز بناء ٢١٣ دارا ومن المقرر الانتهاء من بناء ١١٥ منزلا آخر بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أنجز بناء خمس عشرة وحدة سكنية بمساعدة من الجماعة الكاريبية (انظر الفقرة ٧١).

٥١ – وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، لم يتم إيواء سوى ١٥٠ شخصا في مساكن طارئة كانت قد بنيت كنتيجة لانفجار البركان. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، كان لدى الحكومة ما مجموعه ٢٧٠ منزلا و ٩٢ وحدة سكنية للأسر.

٥٢ – ووفقا لما ذكره رئيس الوزراء، ما زالت الحكومة تعاني من عمليات إبطاء وصعوبات في تنفيذ مشروع الائتمان العقاري الميسر والمساعدات الإسكانية الذي وافقت عليه حكومة المملكة المتحدة في عام ١٩٩٨. وذكر أن مصرف مونتسيرات هو الذي فاز بعطاء تنفيذ المشروع وأن الوثائق قد أعدت وفقا لذلك. غير أن وزارة التنمية الدولية قد عدلت من شروط المشروع لدرجة أنه يكاد لا يشبه الفكرة الأصلية إلا بقدر ضئيل، فتعذر على مصرف مونتسيرات الاضطلاع بالمشروع في شكله المعدل. كما أفاد رئيس الوزراء بأنه لم يتم التوصل إلى تفاهم مع هذه الوزارة بشأن الطريقة التي ينبغي لبعض الموظفين المدنيين أن يسددوا بها قروضهم العقارية. وفي منتصف عام ٢٠٠٠، وقع الإقليم على برنامج للمساعدة البريطانية للائتمان العقاري بقيمة ٣ ملايين دولار، ستموله الوزارة ويديره مصرف مونتسيرات[٢٧].

٥٣ - وكان من المتوقع الانتهاء من إصلاح شبكات الكهرباء والمياه والطرق في منطقة إيلز باي الواقعة في وسط مونتسيرات بحلول منتصف عام ٢٠٠٠. وتنفذ هذه المشاريع بفضل المساعدة المالية التي قدمتها المملكة المتحدة[٢٨]. وإضافة إلى ذلك، حلت تشريعات الرعاية الاجتماعية التي صدرت مؤخرا وتتضمن نظاما من الامتيازات ذات الصلة بالدخل محل النظام السابق للمدفوعات الشهرية، وذلك للأشخاص الذين اضطروا إلى إخلاء القسم الجنوبي من الجزيرة.

٥٤ - ويجري إعداد دراسات جدوى من أجل بناء ميناء ومطار جديدين، علاوة على ملعب للكريكيت لاستضافة كأس العالم في عام ٢٠٠٧[٢٩]. ويواجه بناء المطار عددا من المشاكل. إذ لم يتم بعد اختيار موقع مهبط الطائرات الجديد الذي وعد به رئيس الوزراء البريطاني في عام ١٩٩٧. وليس ثمة ما يؤكد ما إذا كان هبوط الطائرات في أي منطقة من المنطقتين المحددتين آمنا. وعلاوة على ذلك، ساهم أيضا في عمليات التأخير التنافسي بين المقاولين المحتملين وباعة الأراضي[٣٠].

جيم - الصحة

٥٥ - هناك عيادات صحية مجمعية تقدم خدمات مجانية لسكان مونتسيرات في ثلاثة مواقع في المنطقة الآمنة، وهي: سانت بيتر وكودجو هيد وسانت جونز. وإضافة إلى ذلك، هناك طبيبان خاصان وطبيب أسنان خاص في الجزيرة[٣١].

٥٦ - ووفقا لما ذكره رئيس الوزراء، أنجزت أثناء عام ١٩٩٩ أعمال تجديد مستشفى سانت جونز. ويضم المستشفى حاليا ٣٠ سريرا، وأماكن تستوعب ٥٠ مسنا، وصيدلية جديدة، ومختبرا ومرافق لحفظ السجلات الطبية وأقساما لاستقبال المصابين الجدد وللأشعة السينية وللمرضى الخارجيين. وما برحت هناك حاجة إلى غرفة عمليات، ومستودع للجثث ومخازن. ويجري عبر الترتيب الدائم مع مختصين زائرين تأمين بعض الخدمات التي لا تتوافر في الإقليم بصفة دائمة. وثمة ترتيبات طويلة الأجل تتخذ مع بعض البلدان لرعاية المرضى الذين يحتاجون إلى علاج تخصصي.

٥٧ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها منظمة الصحة العالمية، ثمة مشروع صحي وضعته حكومة المملكة المتحدة، يرمي إلى إعادة بناء الدوائر الصحية في مونتسيرات على المستوى الذي كانت عليه قبل البركان، وهو يشتمل على عنصر رئيسي خاص بتطوير الهياكل الأساسية. وستقدم منظمة الصحة للبلدان الأمريكية المساعدات التقنية. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٢، يعتزم تحديد تفاصيل المشروع الملموسة وبلورتها (انظر أيضا الفقرة ٧٧).

٥٨ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، أطلع مرصد مونتسيرات للبراكين السكان على مدى الضرر المستمر الذي يلحقه الرماد البركاني بجودة الهواء.

٥٩ - وفي مطلع عام ٢٠٠١، بدأت جمعية الصليب الأحمر المحلية في تنفيذ مشروع تثقيفي لرفع مستوى وعي الراشدين بخطر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز). ويعتزم عقد زهاء ٥٠ جلسة في المؤسسات الحكومية ومؤسسات المرافق العامة، والمصارف، والسجون ومختلف أماكن العمل، ويمول المشروع مكتب الحاكم.

دال - المجتمع المحلي

٦٠ - يتمثل أحد الشواغل المستمرة في تمزق الروابط الاجتماعية والمجتمعات المحلية نتيجة للأزمة البركانية. وقد ورد في خطة مونتسيرات للتنمية المستدامة التي أنجزت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ ما يلي:

”وقبل النشاط البركاني، كانت خدمات الرعاية الاجتماعية في مونتسيرات تقدم من خلال مجموعة من المبادرات الممولة من القطاع العام ومن أنشطة لا علاقة للدولة بها. وكانت العلاقات القوية في أوساط المجتمع المحلي والأسرة هي الأساس الذي قامت عليه شبكة لتقديم الدعم والمساعدة شكلت ثنائيا فعالا مع المساعدة المحدودة التي كان يقدمها القطاع العام والتي كانت تستهدف أضعف الفئات. وكانت الخدمات التعليمية وبعض الخدمات الصحية تقدم مجانا لجميع سكان مونتسيرات...

”ولقد أدى ما تخذ من تدابير لمواجهة ظروف الحالات الطارئة ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والإيرادات نظرا لفقدان الأفراد والأسر بيوتهم وموارد رزقهم، إلى تعطيل نظام ما قبل انفجار البركان سواء من حيث نهج السياسات أو أهدافها أو تحديد الفئات المستهدفة. أما ما رافق تلك الحالات من تشتت للأسر والمجتمعات المحلية فقد كان معناه أيضا أن الأفراد باتوا الآن أكثر اتكالا على الدولة مما كانوا عليه في الأوقات السابقة.

”وبرز موضوع رئيسي خلال إعداد خطة التنمية المستدامة ألا وهو رغبة الأفراد في استمرار وصولهم إلى آليات الدعم التي توفرها الدولة خلال فترة الأزمة وإعادة التعمير ... إلا أن استعراض نظام الرعاية الاجتماعية (الذي بدأ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨) يؤكد أنه بالإمكان أن يتم بسرعة وضع نظام على قدر أكبر من التوجيه، وأن تضافر ما تقدمه الحكومة لأكثر السكان عوزا، وإحياء روح

الاعتماد على الذات وبث روح الاستجابة لاحتياجات نظام الرعاية الاجتماعية لدى المجتمعات المحلية، هي أفضل طريقة للمضي قدما"[٣٢].

٦١ - ووفقا لما ذكره رئيس الوزراء، يلزم إتاحة المزيد من فرص التدرب على المهارات بغية زيادة الحس بالقيمة الشخصية، وإبقاء الشباب منشغلين بأمور ذات معنى، وإعدادهم على نحو أفضل لدخول سوق العمل. وشدد في هذا الصدد على أهمية إنشاء مؤسسة تعليمية جامعية. وتعتزم إدارة خدمات المجتمع المحلي تنظيم جلسات للتخطيط المهني وإسداء المشورة لجميع الفئات العمرية.

هاء - حقوق الإنسان

٦٢ - في تقرير قدم في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨ إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بموجب المادة ١٩ من اتفاقية مناهضة التعذيب، أفادت الدولة القائمة بالإدارة بالبيانات التالية فيما يتعلق بمونتسيرات:

"منذ تقديم التقرير الدوري الثاني والنظر فيه بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بمونتسيرات، تأثرت حياة سكان الإقليم بشكل مأساوي - بل تضعضعت بشكل كارثي - من جراء انفجار بركان مونتسوفرير ...

"وبالرغم من هذه الحالة، بقيت مونتسيرات، حكومة وشعبا، ملتزمة التزاما راسخا بمبادئ الاتفاقية، وستواصل حكومة الإقليم السعي في جميع الأوقات إلى كفالة احترام المتطلبات التي تنص عليها الاتفاقية، بالدقة التي تسمح بها الظروف ... ولم تطرأ أي تعديلات ذات صلة على القانون منذ تقديم التقارير السابقة، وبالتأكيد، لم تقع أي حوادث مزعومة من تعذيب أو معاملة أو عقاب وحشيين أو غير إنسانيين أو مهينين. وعلى نحو ما ذكر في التقارير السابقة، فإن إلغاء العقاب الجسدي القضائي في مونتسيرات يعود إلى عام ١٩٩١.

"وعلى الرغم من ذلك، فإن الصعوبات المادية والاقتصادية التي تنوء تحتها مونتسيرات حاليا استلزمت، في ميدان واحد متصل بالاتفاقية، اعتماد ترتيبات غير مرضية باعتراف الجميع، ولكن ليس بالإمكان تحسينها فورا. فعندما دمرت بلدة بليموث، كما شرح أعلاه، دمر أيضا سجن مونتسيرات. وقد تعين، منذ ذلك الحين، اتخاذ ترتيبات على نطاق واسع ومخصصة لتلك الحالة بغية استيعاب السجناء"[٣٣].

٦٣ - واستنادا إلى تقارير صحفية، توجد حاليا مرافق لإيواء السجناء لفترات زمنية قصيرة. أما أغلبية السجناء الذين يقضون أحكاما أطول فنقلوا إلى أقاليم ما وراء البحار الأخرى الخاضعة لإدارة المملكة المتحدة؛ ونادرا ما يقضي السجناء فترات حكمهم في المملكة المتحدة[٣٤].

واو - المرحلون

٦٤ - تقدم وزارة التنمية الدولية المساعدات إلى أبناء مونتسيرات الذين اختاروا الانتقال إلى أماكن جديدة داخل منطقة الكاريبي. وهذا البرنامج، الذي سُمي المساعدة الهادفة المخصصة لأبناء مونتسيرات في منطقة الكاريبي، أُنشئ لتقديم المساعدات المالية للفئات الضعيفة العاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية، التي تشمل الغذاء والإيجار والمنافع والنفقات الطبية وغيرها. كما تقدم الوزارة التمويل لجمعيات مونتسيرات والمنظمات غير الحكومية التي تساعد المرحلين، وتساعد في شراء الأدوات والمعدات اللازمة لإنشاء المؤسسات التجارية. ووُضع برنامج تجاري صغير للمرحلين الموجودين في أنتيغوا وبربودا ويتولى إدارته مواطنو مونتسيرات وأصدقاؤها. وأضحى مدى كفاية المساعدات ومستوى الدعم المتاح للمرحلين موضوع النقاش في الصحافة المحلية. وبدأت الوزارة من جديد تقدير احتياجات المستفيدين من المساعدات[٣٤].

٦٥ - كما تشير التقارير إلى أن لدى المرحلين مخاوف من ألاَّ تتيح لهم الترتيبات الانتخابية، على نحو ما تمت مراجعتها في عام ١٩٩٩، فرصة المشاركة في انتخابات ٢٠٠١.

٦٦ - وساهمت البلدان المجاورة مساهمة كبيرة في رعاية المرحلين. فوفقا لحكومة أنتيغوا وبربودا، زاد عدد سكان هذا البلد بما نسبته ٥ في المائة بفعل استيعابه للنازحين من مونتسيرات. ويزود سكان الإقليم الذين نقلوا إلى أمكنة جديدة بالمساعدات الطبية والخدمات الاجتماعية. ويوفر التعليم المجاني للتلاميذ في دار الحضانة حتى مستوى التعليم الثانوي.

ثامنا - المساعدة الإنمائية المقدمة من المملكة المتحدة

٦٧ - أوجزت السلطة القائمة بالإدارة في الفقرة ٧-١٠ من كتابها الأبيض، المساعدة التي قدمتها لمونتسيرات كما يلي:

”خصصنا لمونتسيرات ٧٥ مليون جنيه استرليني لفترة السنوات الثلاث ١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠٠٠/٢٠٠١. ويضاف هذا المبلغ إلى ٥٩ مليون جنيه استرليني صرفت منذ بداية الأزمة البركانية في عام ١٩٩٥. وهذا الدعم الذي نقدمه يشمل

تقديم المعونة المالية لميزانية الإقليم وإعادة بناء شمال الجزيرة حيث تعيش بقية السكان (٤ ٥٠٠ نسمة). ونقدم الدعم حاليا أيضا للأشخاص الذين تم إجلاؤهم في منطقة البحر الكاريبي، ومولنا سفر هؤلاء الأشخاص إلى منطقة البحر الكاريبي، والمملكة المتحدة، وأمريكا الشمالية. وتتحمل الوزارات البريطانية المعنية تكاليف إعالة الأشخاص الذين تم إجلاؤهم لدى وصولهم إلى بريطانيا. واتفقنا مع حكومة مونتسيرات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ على وضع خطة للتنمية المستدامة تبين الخطوط العريضة للسياسات الضرورية لإنعاش الجزيرة اقتصاديا واجتماعيا. وشكلت هذه الخطة أساس الخطة المشتركة للسياسة العامة القطرية التي تمت الموافقة عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والتي تشمل برنامجا استثماريا إرشاديا للفترة الممتدة حتى آذار/مارس ٢٠٠١"[٢].

٦٨ - وشملت المساعدة توفير هياكل أساسية ومساكن، ومستشفى، ومدارس، وخدمة نقل بالعبَّارات وطائرات الهليكوبتر، ومساعدة شركات القطاع الخاص الصغيرة، وتقديم الخبرة لمساعدة الحكومة في طائفة واسعة من أنشطة الخدمات العامة[٢].

٦٩ - وفي شهر آذار/مارس ٢٠٠٠، أعلنت المملكة المتحدة أنها ستتبرع بزورق دورية إلى شرطة مونتسيرات لمساعدتها في مكافحة تهريب المخدرات في منطقة البحر الكاريبي. وستسهم حكومة الولايات المتحدة أيضا بمبلغ ١٦٠ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي لتشييد مركز ثقافي في الجزء الشمالي من الجزيرة[٣٥].

تاسعا - المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

٧٠ - تقدم الأمم المتحدة المساعدة إلى مونتسيرات أساسا من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي ينفذ برامج للتعاون التقني في خمسة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، من ضمنها مونتسيرات.

٧١ - وبعد الانفجارات البركانية الأولى التي حدثت عام ١٩٩٥، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موارد طارئة قدرها ١٦٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتوفير المأوى في حالات الطوارئ ودعم الجهود المبذولة في مجال الإسكان. ومُولت هذه الجهود من موارد البرامج الخاصة ومن البند ١-١-٣ هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية لبرامج الطوارئ. واستخدمت هذه الأموال كجزء من تمويل مشروع "قرية الجماعة

الكاريبية''، الذي تتولى إدارته الجماعة الكاريبية. وقدم البرنامج أيضا الدعم التقني لحكومة الإقليم في مجال الهندسة المدنية، والتخطيط البيئي، وإدارة الكوارث والتأهب لها، وإدارة المباني، وخدمات الهندسة المعمارية. (للحصول على معلومات مفصلّة عن إطار التعاون القطري، انظر الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/CCF/MOT/1). وسيشكل دعم استراتيجية الحكومة في ميدان التنمية المستدامة المحور المستمر الذي ترتكز عليه جهود البرنامج الإنمائي في الإقليم.

٧٢ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أصدر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان إذنا لمدير البرنامج بتغيير طريقة دعم البرامج في منتسيرات لتصبح على أساس دراسة كل حالة على حدة، وهو ما طلبته حكومة الإقليم. وقد تم التوصل إلى هذا القرار بعد استعراض الحالة الراهنة في هذا الإقليم[٣٦].

٧٣ - وفي عام ١٩٩٩، ركز مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ووفق عليه مؤخرا على مجالين رئيسيين هما: (أ) تقديم الدعم في مجال رسم خرائط المناطق المعرضة للكوارث، وتدعيم إدارة الكوارث على الصعيد الوطني؛ (ب) وضع خطط للتأهب للكوارث. وتمول المشروع حكومة مونتسيرات والمملكة المتحدة.

٧٤ - وتعذر على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يُبطل قرار المجلس التنفيذي بمنح مونتسيرات مركز البلد المتبرع الصافي نظرا لارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الجزيرة. إلا أنه شارك في استعراض خطة التنمية المستدامة لمونتسيرات وتقديم المشورة بشأنها، وساعد في وضع اللمسات الأخيرة على ورقة السياسة القطرية بالتعاون مع حكومة المملكة المتحدة.

٧٥ - ووفقا لتقارير صحفية، خصص الاتحاد الأوروبي لمونتسيرات ما لا يقل عن ١٦ مليون وحدة من العملة الأوروبية. ومن المقرر أن توظف ثمانية ملايين وحدة من هذا المبلغ في إعادة بناء المطار، بينما سيستخدم الباقي لتمويل برامج التخفيف من حدة الفقر، مثل مشاريع بناء المساكن[٣٧]. وفي ١٩٩٨-١٩٩٩، قدم الاتحاد الأوروبي مساعدة قدرها ٠,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة[٣٨].

٧٦ - ووضعت منظمة الصحة العالمية، بمشاركة منظمة الصحة للبلدان الأفريقية، برنامجا لمساعدة مونتسيرات، وذلك تلبية للاحتياجات ذات الأولوية كما حددتها حكومتها المحلية. ويعالج برنامج ٢٠٠٠-٢٠٠١ هذه الأولويات عن طريق ثلاثة مشاريع: صحة البيئة، والنهوض بالصحة والوقاية من الأمراض، وتطوير الخدمات الصحية. وتشتمل بعض الجوانب المحددة في هذه المشاريع المخصصة لمونتسيرات على التدريب في مجال الرعاية الجماعية

للمسنين وذلك عبر تقديم الزمالات في جامعة الهند الغربية؛ واستحداث سياسة محددة وخطة عمل لرعاية المسنين عن طريق المشروع الذي تؤازره وزارة التنمية الدولية؛ والتدريب على الرعاية النفسية ورعاية المسنين، وتقنيات العمل في غرف العمليات الجراحية وغير ذلك من التقنيات. ويساعد برنامج التأهب للكوارث والتخفيف من حدتها في عمليات الإحالة الطارئة للمرضى وفي تنظيم عملية إيجاد موظفين صحيين يحلون محل الموظفين الأصليين لأمد قصير.

٧٧ - ووفقا للمعلومات التي وردت من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يشارك ممثلون من مونتسيرات في مختلف حلقات العمل التي تُعقد في إطار برنامج تطوير التدريب في مجال النقل البحري، والتي أُعدت خصيصا للموظفين والمديرين والمدربين الوطنيين على الإدارة البحرية وإدارة الموانئ في منطقة البحر الكاريبي.

٧٨ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات المساعدة إلى أقاليم البحر الكاريبي غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مجال المشاريع دون الإقليمية التي يُضطلع بها في سياق خطة العمل المتعلقة بالتنسيق والتعاون في مجال مكافحة المخدرات في منطقة البحر الكاريبي. وتشارك مونتسيرات في مشروع أعده برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات خصيصا لمساعدة إدارات الجمارك في إنشاء نظام إقليمي للتخليص الجمركي للسفن الصغيرة والطائرات الخفيفة بغية تحسين مستوى حظر الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

عاشرا - المشاركة في المنظمات والترتيبات الإقليمية

٧٩ - لا يزال الإقليم عضوا في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي والمؤسسات المرتبطة بالمجموعتين، بما فيها جامعة الهند الغربية ومصرف التنمية الكاريبي والمصرف المركزي لشرق البحر الكاريبي. ومونتسيرات عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهيئاتها الفرعية. ويمثل الإقليم في اجتماعات المجموعة الكاريبية للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية التي يرعاها البنك الدولي.

٨٠ - وأقر الاجتماع الثاني عشر الذي يعقد بين الدورات لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، والذي عُقد في بربادوس في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠، عددا من الاستنتاجات والقرارات التي لها آثار على وضع الإقليم. وهي تتضمن ما يلي:

(أ) اتفاق بإنشاء محكمة العدل الكاريبية، التي تعتبر عنصرا لا بد منه لسير أعمال السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية سيرا فعالا؛

(ب) إيلاء الأولوية لتنفيذ السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية، بغية تمكين المنطقة من الإفادة من الفرص الناشئة عن التحرير الاقتصادي الذي يشهده نصف الكرة الغربي والعالم[٣٩]؛

(ج) القرار بعقد مؤتمر قمة إقليمي بشأن السياحة في تموز/يوليه ٢٠٠١، وذلك نظرا لأهمية السياحة في التنمية الاقتصادية للمنطقة؛

(د) الترحيب بالمشاورات الرفيعة المستوى التي جرت مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبالاجتماع الأول للفريق العامل المشترك الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، إذ أنها تتيح للبلدان غير الأعضاء في هذه المنظمة فرصة تقديم إجابة منسقة[٤٠]؛

(هـ) الإعراب عن القلق إزاء ازدياد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأثره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، ودعم أهداف الشراكة بين البلدان الكاريبية الرامية إلى مكافحة هذا الوباء[٤١].

حادي عشر– مركز الإقليم مستقبلا

ألف – موقف حكومة الإقليم

٨١ – في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٩، أقر رئيس وزراء مونتسيرات، لدى تقديمه ميزانية عام ١٩٩٩، بنشر الكتاب الأبيض الذي يتناول العلاقات بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بالعبارات التالية:

”إننا نشعر أن هذه فرصة سانحة للقيام باستعراض كامل للعلاقة الدستورية بين المملكة المتحدة ومستعمرة مونتسيرات. وربما حان الوقت لأن يمنح جميع مواطني مونتسيرات الفرصة لمناقشة وتحديد طبيعة وشروط مستقبل مركزنا الدستوري، ولتفضي هذه العملية إلى وضع دستور نستطيع أن نقول إنه دستورنا حقا وإننا نقبل به. لهذا فإن الحكومة تنظر في مسألة تعيين لجنة دستورية تقوم بالاستعراض وتقدم مقترحات تتعلق بالتغيير الدستوري. وستستند هذه المقترحات إلى عمل اللجنة الانتخابية الذي لا يزال مستمرا، على أن تتبنى بطبيعة الحال نطاقا وأهدافا أكثر اتساعا“.

٨٢ – وقال رئيس وزراء مونتسيرات إنه يفضل الاستقلال داخل اتحاد سياسي مثل منظمة دول شرق البحر الكاريبي. كما صرح أن الاعتماد على الذات أكثر أهمية من الاستقلال عن المملكة المتحدة.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٨٣ – في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أدلت ممثلة المملكة المتحدة ببيان أمام اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة. وأعربت في بيانها عن ارتياحها إزاء إحراز مزيد من التقدم في مجال تجديد العلاقة بين المملكة المتحدة والأقاليم التابعة لها فيما وراء البحار وتطويرها[٤٢].

٨٤ – وقالت ممثلة المملكة المتحدة إن عام ١٩٩٩ قد شهد الاجتماع الافتتاحي للجنة الاستشارية المعنية بأقاليم ما وراء البحار، التي تشكل المنتدى الرئيسي لعلاقة الشراكة العصرية القائمة بين المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار. وعلى إثر النجاح الذي حققه الاجتماع الأول، الذي عُقد بعد مناقشات العام الماضي، فإن الاجتماع الثاني سيعقد في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ووفر الاجتماع منتديا لإقامة حوار سياسي منظم وتبادل الآراء بين الممثلين المنتخبين لأقاليم ما وراء البحار وحكومة المملكة المتحدة. كما كان بمثابة فرصة لمواصلة الحوار الدائر بشأن إدارة الشؤون العامة وتنمية أقاليم ما وراء البحار في المستقبل، وتمكين الوزراء والحكومات فيها من التشاور بشأن مسائل معينة مثل عملية مراجعة الدستور ومسائل حقوق الإنسان المنبثقة عن التزامات المملكة المتحدة الدولية. وفي عام ٢٠٠٠، ستشمل المواضيع التي ستناقش مسائل الحكم الرشيد والعدالة والأمن الداخلي والتنمية المستدامة.

٨٥ – وأعلنت ممثلة المملكة المتحدة أن شراكة المملكة المتحدة تتطور وتسير سيرا حسنا وليست بجامدة. فعلى سبيل المثال، عُقدت في جزر فرجن البريطانية في حزيران/يونيه حلقة دراسية عملية عن منع الكوارث وإدارتها، قامت بالكثير من أجل مساعدة الأقاليم في تبادل خبراتها وتشكيل مجموعة عاملة من مراكز ونظم الاتصال للمساعدة في التعامل مع أي أحداث من هذا النوع في المستقبل. وفي الوقت نفسه، واصلت المملكة المتحدة تقديم الدعم الذي تحتاج إليه أقاليم ما وراء البحار. وفي نفس الوقت، واصلت المملكة المتحدة، بروح الشراكة، تعزيز التنمية المستدامة في أقاليم ما وراء البحار والعمل على تحقيقها والموافقة على برامجها القطرية الاستراتيجية.

٨٦ – وقالت ممثلة المملكة المتحدة إن بالنسبة لبلدها، أظهر التاريخ الأهمية الفائقة التي تتسم بها أمنيات الشعوب المعنية، التي تحقق وفقا للمبادئ والحقوق الأخرى الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من المعاهدات الدولية. وما زالت العلاقة تقوم على مبادئ تقرير المصير، والالتزامات المشتركة، وحرية الأقاليم في إدارة شؤونها إلى أقصى درجة ممكنة والتزام المملكة المتحدة التام بمساعدة الأقاليم اقتصاديا وإعانتها في حالات الطوارئ. وذكرت ممثلة المملكة المتحدة أنها على يقين من إدراك اللجنة الرابعة بأن النهج الذي تعتمده حكومتها واللجنة

مشترك. واسترسلت قائلة إنه لمن المؤسف ألا ينعكس القدر الكبير من الجوانب المشتركة في نهجيهما في جميع القرارات ذات الصلة، لا سيما قرارات اللجنة الخاصة. ورحبت المملكة المتحدة بما ورد في القرار السنوي ''الشامل'' من أنه ''في عملية إنهاء الاستعمار لا يوجد بديل لمبدأ تقرير المصير'' (قرار الجمعية العامة ٥٥/١٤٤ ألف). وعليه تأسف المملكة المتحدة لمضي اللجنة الخاصة في تطبيق هذا المبدأ بصورة انتقائية. وهذا المبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وأعربت ممثلة المملكة المتحدة عن ترحيب بلدها بالجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة تحت القيادة البناءة لرئيسها، السفير بيتر دونيغي، لمتابعة الحوار غير الرسمي مع الدول القائمة بالإدارة، بغرض تحقيق أمنيات شعوب الأقاليم في سبيل احتمال رفع الأقاليم من قائمة اللجنة. وسيلزم القيام بأعمال تحضيرية دقيقة قبل أن يتسنى للمملكة المتحدة توقع إحراز تقدم جوهري. غير أن حكومتها ما زالت مستعدة للتعاون مع اللجنة في بذل تلك الجهود.

ثاني عشر- نظر الجمعية العامة في المسألة

٨٧ - في ٨ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرارين ٥٥/١٤٤ ألف وباء بشأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والذي يتعلق الجزء السابع من القرار الأخير بمونتسيرات بالحكم الذاتي. وأهابت الجمعية العامة في قرارها، في جملة أمور، بالدولة القائمة بالإدارة وبالوكالات المتخصصة وبغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الإقليمية وغيرها، أن تواصل تقديم مساعدة طوارئ عاجلة إلى الإقليم للتخفيف من عواقب الانفجارات البركانية، ورحبت بما قدمته الجماعة الكاريبية من دعم لبناء المساكن في المنطقة الآمنة لسد النقص الذي تسببت فيه الأزمة البيئية والإنسانية الناجمة عن انفجار بركان مونتسوفرير، وكذلك بالدعم المادي والمالي الذي قدمه المجتمع الدولي للتخفيف من وطأة المعاناة التي سببتها الأزمة.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من تقارير منشورة ومعلومات متوفرة على شبكة الإنترنت. والحقائق والأرقام الواردة في ورقة العمل هذه هي آخر المعلومات المتاحة.

(٢) Partnership for Progress and Prosperity: Britain and the Overseas Territories", United Kingdom White Paper, March 1999 (A/AC.109/1999/1, annex).

(٣) The Economist Intelligence Unit, country profile, 1999-2000.

(٤) ترينداد وتوباغو، غيانا، سورينام، جزر الأنتيل التابعة لهولندا، أروبا، وجزر ويندوارد وليووارد، الربع الأول من عام ١٩٩٨ The Economist Interlligence Unit، ص ٧٤ من المرجع الإنكليزي.

(٥) ميزانية مونتسيرات لعام ١٩٩٩ "New Plans for the Development of Montserrat", United Kingdom Foreign and Commonwealth Office (www.fco.gov.uk), 11 June 1999; 30 March 1999.

(٦) *The Montserrat Reporter* web site (www.montserratreporter.org), Montserrat Development Unit.

(٧) Tribune Business News, 29 March 2000.

(٨) الكلمة التي ألقتها البارونة سكوتلند في ويلتن بارك، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في المؤتمر المعنون Overseas Territories; Into the New Millenium.

(٩) أنشئ مرصد مونتسيرات للبراكين بعد الانفجار البركاني الأول في عام ١٩٩٥؛ وأصبح المرصد في عام ١٩٩٩ هيئة تنظيمية بحكومة مونتسيرات. ويتمثل دوره في إطلاع السلطات المدنية على النشاط البركاني والأخطار المرتبطة به. وتمول المرصد بصورة أساسية وزارة التنمية الدولية بحكومة المملكة المتحدة.

(١٠) القسم الجنوبي من الجزيرة، بما في ذلك العاصمة بليموث، الذي دمره الانفجار البركاني في عام ١٩٩٥.

(١١) "Global Volcanism Program" (gvn@volcano.si.edu); and Scientific and Hazards Assessment of the Soufriere Hills Volcano, Montserrat, preliminary statement, 18 January 2001.

(١٢) www.montserratreporter.org, vol. XVI, No. 6, 23 February 2001.

(١٣) *Caribbean Update*, vol. 17, No. 3, April 2001. انظر أيضا الفقرة ٢٤.

(١٤) The Economist Intelligence Unit, 14 February 2001.

(١٥) The World Factbook 2000 — Montserrat (www.odci.gov).

(١٦) *The Montserrat Reporter*, 30 April 1999.

(١٧) Review of Financial Regulation in the Caribbean Overseas Territories and Bermuda: Implementing Recommendations, 8 February 2001 (www.fco.gov.uk/news/newstext.asp?4674).

(١٨) *The Montserrat Reporter*, vol. XVI, No. 6, 23 February 2001.

(١٩) 1998 Caribbean Basin Profile, p. 313.

(٢٠) The Montserrat Reporter, 7 May 1999.

(٢١) المرجع نفسه، ١٣ آذار/مارس ١٩٩٨.

(٢٢) Caribbean News Agency (CANA), Bridgetown, 25 April 1998.

(٢٣) Montserrat Social and Economic Recovery Programme — a Path to Sustainable Development, November 1998 (www.mninet.com/devunit/sdp).

(٢٤) Eastern and Caribbean Central Bank, *Economic and Financial Review*, vol. 18, No. 2, June 1990.

(٢٥) CANA, NewsEdge Service, 24 March 2000.

(٢٦) 1998 Caribbean Basin Profile, p. 315.

(٢٧) The Miami Herald, 14 August 2000, via NewsEDGE/LAN.

(٢٨) The Economist Intelligence Unit, 28 January 2000.

(٢٩) Los Angeles Times, 28 October 1999.

(٣٠) Montserrat Alive Magazine, January 2001.

(٣١) The Montserrat Reporter, 7 May 1999.

(٣٢) CAT/C/44/Add.1, paras. 197-200، الفقرات ١٩٧-٢٠٠.

(٣٣) The Montserrat Reporter, 26 February 1999.

(٣٤) المرجع نفسه، المجلد السادس عشر، رقم ١٢، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

(٣٥) CANA, NewsEdge Service, 15 March 2000.

(٣٦) DP/1999/12 and Corr.1.

(٣٧) The Montserrat Reporter, 30 April 1999.

(٣٨) www.oecd.org/dac/images/AidRecipient/msr/gif.

(٣٩) التوصيات التي اعتمدتها المشاورات الخاصة الثانية بشأن السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية، التي عُقدت في بربادوس يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

(٤٠) عُقدت المشاورات الرفيعة المستوى في بربادوس يومي ٨ و ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان غير الأعضاء بها؛ وعُقد الاجتماع الأول للفريق العامل المشترك الذي أنشأه اجتماع بربادوس، في لندن في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٤١) بدأت في شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٤٢) انظر الوثيقة A/C.4/55/SR.4، الفقرات ١ - ٤.